

التجربة التركية:

شهدت تركيا قفزة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم سنة 2002، إذ طبقت برامج تنموية وإصلاحات هيكلية، مدعومة من قبل المؤسسات الدولية، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها عام 2000. وقد احتل الاقتصاد التركي المرتبة: ونمو اقتصاديا:

اعتمدت التجربة التركية على نموذج الحكم الديمقراطي والإسلام السياسي، متجاوزة بذلك من النموذج القائم على أفكار كمال أتاتورك، واعتبر الإصلاح الاقتصادي من أهم القضايا التي ارتكزت عليها تركيا تحت قيادة حكومة حزب العدالة والتنمية، وفق مبادئ الحكم الرشيد، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة والحرية وغيرها.

1/ الأهمية الجغرافية والسياسية والاقتصادية لتركيا: مساحة تركيا والنسبة والاهمية الديموغرافية.

تتوسط تركيا قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، وتقع في قلب المجال الجغرافي المسمى "أوراسيا" وبالتالي تعتبر منطقة محورية لها أهمية في المجال الجيوسياسي، وهي دولة تجدها ثمانية دول ما يخول لها علاقات وتحالفات استراتيجية مختلفة، وتحدها المياه من ثلاث جهات، وتسيطر على ممرين مائيين. وهو ما ساعدها في سياساتها.

يشير الدستور التركي إلى أن النظام التركي نظام جمهوري ديمقراطي علماني، أما المؤسسات الدستورية تتوزع بين السلطة التشريعية "البرلمان" والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء"، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

عضوية الاتحاد الأوروبي:

يتمحور النموذج التركي حول ثلاثة قيم أساسية: الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

الترتيب الاقتصادي على المستوى العالمي:

اعتمادها سياسية انتاج واستثمار صحيحة من خلال توفير مناخ جيد للاستثمار، دعم انشاء المناطق الاقتصادية في مجال الصناعة والزراعة، وفرة المادة الخام واليد العاملة، النقل، الحوافز، دعم أنشطة البحث والتطوير، تشجيع الإنتاج والتعاون بين القطاع الصناعي والجامعات، في نطاق ما يسنى بالتكنو بارك والاعتماد على التجارة الإقليمية.

تأمين المحاصيل الزراعية للحماية من الكوارث الطبيعية، ومنح قروض زراعية ودعم الوقود للفلاحين لأول مرة في تركيا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية.

تشديد سد "أرمناك" الذي يعد أعلى سد في تركيا.

تعد القدرات العسكرية التركية أحد المؤشرات الأساسية للدولة، ففي فترة حكم حزب العدالة والتنمية أصبحت ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار، وتعتمد في مواجهة مشاكلها على المقومات السياسية التي تتجه نحو السلام والامن الإقليمي والدولي

الاقتصاد التركي وسياسة الانفتاح الخارجي:

اعتمدت تركيا على التنمية القائمة على التصنيع، واعتمدت على برنامج الاستقرار الاقتصادي، والذي اعتبر نقطة تطور الصناعة التركية، منذ 1980، اعتمدت على استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، والتقليل من الواردات، هيكلية قطاع التجارة الخارجية، تشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية، وتعتبر تركيا من أكثر الدول اهتماما بالاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد تحسين بيئة الاستثمار منذ 2001، واقتراها بحوافز في قطاعات معينة ومناطق معينة، وتعزيز المساواة بين الشركات الأجنبية والمحلية. كما يعتبر القطاع المقاولاتي من أهم القطاعات الحيوية الهامة التي ساهمت في التنمية الاقتصادية. إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي. إقامة مناطق صناعية منظمة، ومجمعات الصناعة الصغيرة. ولهذا تعتبر التجربة الاقتصادية في تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

عوامل نجاح النموذج التركي:

الاستقرار السياسي: قامت تركيا بتنفيذ مشاريع واصلاحات تنموية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة برئاسة رجب طيب أردوغان، وتكريس العدالة والديموقراطية والمساواة وتعزيز حريات التعبير، والحريات الشخصية والسياسية، احترام حقوق الانسان...ومن أهم القضايا التي ركزت عليها في هذا الجانب:

*تشديد العقوبة على التمييز والكراهية والتعدي على معتقدات الآخرين من سنة واحدة سجن إلى ثلاثة سنوات.

*إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء بعض القطاعات.

*السماح بتعلم لغات متعددة غير التركية.

*السماح باستعادة القرى لأسمائها القديمة قبل انقلاب 1980.

الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة النظام المالي:

انطلقت تركيا بتسديد ديونها الخارجية، واعتماد استراتيجية مالية صحيحة، حيث لم يسجل إفلاس أي بنك في عهد حكومة العدالة والتنمية.

انخفاض نسبة التضخم في الأسواق.

اكتساب الثقة بالنفس: والتي تولدت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وقدرته على كسب ثقة الشعب التركي.

بدأت التجربة التركية أولاً بالإصلاحات الاقتصادية، ثم البيئة والتعليم والصحة والطاقة، فقد تحولت تركيا من دولة عالم ثالث إلى دولة صناعية متقدمة وأكبر 20 اقتصاداً في العالم، ويعتمد نجاح التجربة التركية حسب تصريح "رجب طيب أردوغان" على محاربة الفساد، وتحويل الأموال المتجهة نحو الفساد إلى مشاريع تنموية، حيث قال ذات مرة "نبحنا لأننا لا نسرق"، وبالتالي اعتمدت تركيا على الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في القطاعات الحساسة كالـتعليم والصحة، القطاعات المدرة للأموال. وبالتالي تعتبر التجربة التركية تجربة حضارية متكاملة وفريدة من نوعها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وقد بدأت نقطة التحول في المجتمع التركي سنة 2007.

كما يعود سرن جاح التجربة التركية إلى هو أن حزب العدالة والتنمية وضع مناهجه ووسطه وعوده للشعب التركي حتى تكون أهدافاً مشتركة بين للحزب والمعارضة معاً.

4/العدالة الاجتماعية في تركيا:

حاول النموذج التركي تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة، تكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد، عدم التمييز...ولهذا لجأت تركيا إلى تطبيق سياسات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية، كإعداد برامج خاصة بالفقراء والمسننين والعاطلين عن العمل، والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، العمل على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، تحسين مستوى الدخل الفردي.